الأهرام

المصدر: القدس العربى

التاريخ: ٧ اغسطس ٢٠٠٢

الأزمة السودانية.. أهلها أولى بحلها (5)

تقرير المصير في الجنوب يجب ان لا يكون انفصالا ولكن طريقا للوحدة في ظل حكم وفاقي الاحزاب السودانية الحالية جميعها غير ديمقراطية.. هياكل ومحتوى ومنهج عمل

في هذه الحلقة يقدم الكاتب السوداني عبدالله محمد احمد حسن تحليلا لادبيات الديمقراطية التي قدمها السيد الصادق المهدي، حيث ترى هذه الادبيات بالديمقراطية محورا هاما لحل الازمة السودانية. وتقوم الوثائق والادبيات التي قدمها رئيس الوزراء السوداني السابق ان الديمقراطية يجب ان تكون مضبوطة وتحاول حل مستعصيات القضايا الراهنة وتقوم على اصلاح الاحزاب السودانية الفاسدة، واصلاح النظام السياسي واعداد الارضية لو لادة تنمية بشرية هائلة.

«القدس العربي»

العودة لنظام ديمقراطي:

احد محاور الأزمة السودانية الهامة هو العودة لنظام ديمقراطي حقيقي مؤسس على معادلة المساواة في الحقوق والواجبات الاساسية، مستمدا شرعيته.الدنيوية من ارادة الانسان السوداني كوحدة اساسية في صنع القرار بنفسه او بتكليف من ينوب عنه في ذلك.. والديمقراطية التي ننشدها تختلف عن الشورى التي فيها المسؤول الاول غير ملزم بقرارات الارادة الشورية لانها بالنسبة له هي مجرد توصيات.. والاليات الشورية ربما تكون غير مسنودة بارادة او شرعية شعبية.

وتقول الوثائق التي طرحها الصادق المهدي ان الديمقراطية التي تساهم في حل الأزمة السودانية:

- يجب ان تقوم على نظام يفترض درجة من الوعي والانضباط في الحاكم والمحكوم لا تتوافر في ظروف الجهل والفقر والتخلف الاجتماعي السائدة في البلاد الاقل نموا.
- ويجب الا تستخدم هذه الديمقراطية وسائل امن الدولة المتاحة للانظمة الاستبدادية.
- وان تقوم شرعية الحاكم على قواعد الشرعية في الديمقراطية.
- وانها يجب ان تؤصل (تؤقلم) اجتماعيا وثقافيا لتلائم ظروفنا وتتجذر في حياتنا السياسية وعندي ان ما نسعى اليه من نظام ديمقراطي يجب ان يستعمل ما استحدث من آليات الديمقراطية الراهنة مع مرجعياتنا الدينية والحضارية الحميدة واستصحابنا للمنجزات الحضارية الانسانية واجتهادنا الذاتي محكوما باوضاعنا الخاصة بنا والمميزة لنا حتى نحدث تجربة حضارية رائدة تكون نموذجا للعمل السياسي السوداني الجديد.
- توزيع السلطة عموديا وافقيا بتركيبة تنفيذية وادارية تحول بموجبها الى التشكيلات المحلية والاقليمية وتترك اقلها في يد الجهاز المركزي توسيعا لقواعد المشاركة في صنع القرار وتدريبا للانسان السوداني على ممارسة المسؤوليات التنفيذية في كل مستوياتها.
- حل مستعصيات القضايا بردها الى قرار الامة بالاستفتاءات واعادة انتخاب الهيئات التشريعية والتنفيذية للتأكد من تمتعها الشرعية والتفويضات الضرورية لمواصلة الاعمال المكلفة بها وبالعودة الى المحاكم الدستورية العليا المستقلة استقلالا حقيقيا في الاشكالات القانونية والدستورية.
- اتخاذ التداول السلمي للسلطة اساسا يلغي كافة الاتجاهات الانقلابية العسكرية والمدنية.. وفي هذا الاطار تتم مراجعة كل ما يشتبه في احتمالات تآمره أو تعويقه لهذا الاتجاه وعلى رأس ذلك:
- اعادة النظر في قوانين تركيبة واسس عمل القوات المسلحة وما استحدث من اجهزة رديفة لها.
- اعادة صياغة جهاز الامن القومي ليكون امنا اقتصاديا وملاحقا للجريمة المنظمة دون اي دور سياسي او نظام عام.
- تصفية الميلشيات العسكرية ايا كانت اغراضها وتبريرات انشائها كوسائل عمل سياسي معارض او دفاع شعبي او مراحيل مسلحة لحماية «الظعاين» او للحماية من النهب المسلح او وسائل للنهب المسلح.. واستحداث كل الوسائل للقضاء على اسباب هذه العسكرة الشعبية.
- اعادة تشكيل قوات الشرطة برفع مستوى كفاءتها المهنية ومرتباتها ومعدات عملها وتدريبها لتكون شريكا حقيقيا للجهاز القضائي في تنفيذ القانون العام وحفظ امن الانسان وعرضه

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

الصادق المهدي

وماله.

ـ حماية سيادة البلاد وحدودها ونظامها السياسي والاقتصادي بحلقات من التسويات والموازنات الداخلية والخارجية على نحو ما يلي:

داخليا: تمكين المواطنين من حقوقهم وحرياتهم الاساسية وممارستها وتحميلهم مسؤولياتهم في تسيير وتمويل الدولة والدفاع عنها من منطلق انهم يدافعون عن اوضاع يتمتعون بها في الدولة.

خارجيا: ويحمى نظامنا الديمقراطية الجديد بسياسات خارجية تحقق توازنا بين مصالح السودان عند الاخرين ومصالحهم عنده في كل محاور علاقاته.. كما تشمل هذه السياسات التخطيط لعلاقات ثنائية ندية عادلة ومرضية للجيران ذوي الحدود المشتركة مع السودان بحيث تكون سبب تكامل اقتصادي انمائي وتجاري وخدمي.. ولا ننسى ان نشير هنا الى ان مواثيق الامم المتحدة تفرض علينا حقوقا للاقليات فيها حقهم في التواصل مع اطرافهم على الجانب الآخر من الحدود المشتركة ومساعدتهم في اقامة مصالح مشتركة مع هؤلاء الذين لهم بهم علاقة في الجانب الاخر.

كما يلزم ان تشتمل هذه السياسات الحامية لديمقراطيتنا مبادرات تساهم مع الشرعية الدولية في تحقيق السلام الدولي وفض المنازعات بالوسائل السلمية وتدعم التعاون الدولي.

شروط حماية الديمقراطية:

اما وثائق الصادق المهدي فانها تشترط جملة ضمانات لحماية الديمقراطية التي تحل الأزمة السودانية:

اولا: احزاب ملتزمة بميثاق وطني ومؤهلة للممارسة الديمقراطية ومعرضة للمساءلة امام محكمة خاصة للنظر في الانحرافات الحزبية.

ثانيا: نقابات ديمقراطية التكوين، محددة الدور والعمل المشروع الذي تقوم به في اطار الحقوق النقابية وقدرات الاقتصاد الوطني وتنظيم مراحل تفاوضها من اجل استخلاص حقوق منتسبيها على ان ينظم ذلك قانون خاص بالنشاط النقابي ومحكمة خاصة تنظر في تجاوزاته.

ثالثا: قومية القوات المسلحة والشرطة لا تعني استقلالها عن الجهاز التنفيذي بل يجب ان تصبح جزءا منه وفي هذا الاطار يلزم:

ـ ان تبتعد عن صراع السلطة في ظل التطبيق الديمقراطي.

ـ ان تكون في خط الدفاع عن الوطن.

ـ ان تهتم بتدريب عناصرها ورفع كفاءتها وفق هيكل عسكري مؤهل.

ـ ان تكون قاعدتها قابلة للتوسع عند اللزوم كالقوات السويسرية.

ـ ان يضبط ويراجع الصرف عليها مع تقدم حال السلام (بمعنى ان يقلص كلما مضى السلام في درب الاستقرار).

ـ ان تلتزم بعقيدة عسكرية تعلو المؤسسة وكافراد ـ هي ان الديمقراطية اساس شرعية الحكم وانطلاقا من هذا تلتزم بطاعة القيادة المنتخبة.

ـ ان توظف في خدمة المجتمع والاقتصاد بمعنى ان يعتمد الاستثمار فيها جناحا من اجنحة الاقتصاد العام والعمل التجاري والخدمات العامة.

ـ ان تضبط العلاقات وتحدد الاختصاصات بين القوات النظامية المسلحة والشرطة والامن بقانون قاطع.

ـ ان يراعى التوازن التام الثقافي والجهوي على كل مستوياتها لتكون مرآة صادقة للتكوين الوطني السوداني.

ـ ان توضع الضوابط والآليات للحيلولة دون استغلالها في انقلابات.

ـ ان يوفق بين قومية القوات المسلحة وسلطات الجهاز التشريعي.

رابعا: ان تكوّن سلطة تشريعية ناتجة عن الصيغة التالية:

ـ تمثيل نسبي عبر قوائم حزبية.

ـ تقفل بعض الدوائر للتنافس بين المجموعات التالية:

* الاقليات ذات الكينونة والتي لا يسمح لها التنافس المفتوح بالنجاح.

* القوى الحديثة التي لها وزن اقتصادي واجتماعي يفوق وزنها العددي.

* المرأة التي لا يسمح لها الواقع الاجتماعي بان تمثل بنسبة عادلة في انتخابات مفتوحة.

خامسا: ان يكون القضاء المستقل عنصرا هاما في العملية الديمقراطية ولا بد من ان يشمل استقلال القضاء حيدة القاضي لان التزام القاضي برأي سياسي معين يشوه استقلال القضاء وفي هذا الصدد:

* يجب الا يمارس القضاء الا اشخاص في درجة معينة من العلم والتجربة والنضج.

* ويجب ان توضع ضوابط دقيقة للتأكد من حيدة القضاة.

سادسا: ويلزم الاتفاق على ميثاق تلتزم به وسائل الاعلام وبالاخص الصحف.. يحدد هذا الميثاق خلقا معينة تتقيد بها وسائل الاعلام والعاملين فيها.. ويحول هذا الميثاق الى قانون وتؤسس محكمة خاصة بالفصل في التجاوزات والانحرافات الاعلامية.

سابعا: ينشأ جهاز امني يقظ يرصد المعلومات الامنية في الداخل والخارج لحماية الدولة والوطن والمواطنين بتوفير المعلومات للاجهزة التنفيذية المعنية.

ثامنا: ان يؤسس حكم لامركزي فدرالي ـ لبلد كالسودان مترامي الاطراف متنوع الاعراق والثقافات ـ يساهم في استمرار

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الديمقراطية.. وليساهم في فعالية الديمقراطية ينبغي:

* ان تكون في الولايات جدوى مالية تغطي ضروراتها وتمكنها من ممارسة صلاحياتها.

* ان تقوم فيها سلطة تنفيذية مركزية قوية لتوازن القوى المرتدة من المركز الاتحادي.

* ان تقوم فيها تكوينات حزبية قوية توفق بين السياسات المركزية والولائية.

تاسعا: ثقافة ديمقراطية طاغية على ما عداها من رواسب العهود الاستبدادية من تشكيك في اهلية الشعب للممارسة الديمقراطية وفي قيمة الديمقراطية كمنهج للحكم وقادرة - بمبرراتها - على الصمود في وجه هواة الديمقراطية المكشوفة امنيا واعلاميا من الذين يريدون ديمقراطية ضعيفة لما يُحضّرون له من انقلابات مستقبلا.

عاشرا: تنمية مستدامة اذ ليس بالخبز وحده يحيا الانسان ولكن الخبز ضروري لبقائه ليؤدي واجبات اخرى اعلى قيمة.. وهي ضرورية لكرامة الانسان وتاهيله للمشاركة في الواجبات الانسانية العليا.. هذه الدرجة من الكرامة المادية تقاس:

- بزيادة دخل الفرد وانعكاسه على معدلات الرفاهية العامة والصحة ومعدلات ارتفاع الاعمار.
- بالالتزام باستغلال متوازن للموارد.

وتقاس زيادة دخل الفرد بانعكاسها على ارتفاع معدلات الرفاهية الاجتماعية من خدمات افضل في التعليم والصحة وارتفاع معدلات الاعمار.

- بالالتزام باستغلال متوازن للموارد الطبيعية دون اهدار يهدد مستقبلها مع استصحاب البعد الثقافي المتمثل في مجموع القيم والمعتقدات والمواقف والعادات وانماط السلوك في المجتمع ركيزة لها لأن رد الفعل على استراتيجيات التنمية الفاشلة غالبا ما يكون احتجاجيا عنيفا [كالذي يجري الآن في الجنوب والمناطق الاخرى الأقل نموا].

- ويجب ان تُضمَّن التنمية المستدامة توازنا اقليميا لامتصاص مرارته التي تؤدي الى نزاع مسلح.

حادي عشر: ويحمي الديمقراطية اقتصاد مستقر يؤمن غذاء اهله ويحقق فائضا يساهم في تمويل التنمية ويوفي صادرات تكفي لتحويل الواردات الضرورية وتحقق فائضا في ميزان المدفوعات تستقر به قيمة العملة الوطنية.. ولا تُعتَمَد فيه سابقة فشل الاقتصاد المخطط في النظام الشيوعي فتُستَبعَدَ الدولة من العمليات الاقتصادية.. صحيح ان الدولة لا يمكن ان تقوم بدور الاقتصاد الحر.. وصحيح كذلك ان اقتصاد السوق الحر لا يمكن ان يقوم بدور الدولة في قيادة التنمية.. اذن فما هي التدابير التي تجعل قيام السوق الحر ممكنا.. وقيادة الدولة للتنمية ممكنة كذلك؟

هذه هي التدابير:

- اقامة حكم القانون لبسط الاساس القانوني في المجتمع.
- تأسيس مستوى مدروس لسياسات الاقتصاد الكلي فيما يخص النظام المالي والنقدي والتجاري والاستثماري والمحافظة على هذا المستوى.
- توجيه سياسات الاقتصاد وخططه التفصيلية لتفضي الى نشاطات اقتصادية واسعة.
- ترقية وتطوير البنيات الاساسية كالنقل والطاقة والمواصلات.
- اصلاح الاختلال في التوازن الاقليمي بحماية شرائح المجتمع الضعيفة وحماية البيئة.
- الوعي بالارتباط الايجابي بين التنمية والثقافة.

بهذه التدابير يصبح الاقتصاد الحر حال ترقيته وتكملته بدور الدولة الايجابي وقيادتها للتنمية حام للديمقراطية ومدافع عنها.

ثاني عشر: تدابير فورية اقتصادية يلزم اتخاذها بمجرد الشروع في تغييرات جذرية اقتصادية توسس نظاما ماليا جديدا:

- وقف الصرف العسكري [مع خطى تقدم استتباب السلام].
- تنظيم الصرف في التوسع الاداري بما يتوافق مع متطلبات التغييرات الديمقراطية واللامركزية.
- اصلاح النظام الضرائبي والتنسيق بين الضرائب المركزية والاقليمية.
- تأسيس نظام نقدي يؤدي لاستعادة البنك المركزي لدوره القيادي [كمؤسسة مستقلة] قادرة على تخليص النظام المصرفي من الاستغلال الحزبي وقادرة على تصفية السيولة النقدية التي انفرط عقدها.
- اعادة تأهيل الاصول الزراعية والصناعية والمرافق العامة وتوفير ما تحتاجه من مدخلات الانتاج الضرورية.
- السعي لاستصدار اعفاء من الديون الخارجية.
- تأهيل المناطق المتأثرة بالحرب لتستعيد قدراتها الانتاجية واعادة بناء بنيتها الاساسية الاجتماعية بتوطين النازحين وادخالهم في الدورات الانتاجية.
- تقويم السياسات الاقتصادية الحالية التي لها اساس منطقي بهدف اصلاح تشوهاتها ومن ذلك ما طبق لدعم تحرير السوق دون مراعاة لاعبائها على الطبقات الضعيفة فانه يلزم مراجعتها لتصحيحها مثل:
- تحرير الاسعار.
- الغاء الدعم.
- مراجعة الخصخصة التي بخست المؤسسات العامة فبيعت دون تسويق مناسب وبقيمة بخسة في بعض الاحيان.
- اعادة تأهيل سوق الخرطوم للاوراق المالية الذي رغم انه خطوة في الاتجاه الصحيح إلا انه أدى الى عدم استقرار سياسات الاقتصاد وعدم ضمان حقوق الملكية وسيل من التدابير التحكمية

نتج عنها تقويض الثقة في الاقتصاد الوطني وقطع علاقاته مع الاقتصاد الخارجي فاصبحت السوق بورصة وهمية.

ثالث عشر: السلام العادل: الآن وبعد الخسائر البشرية الهائلة والتدمير الذي لحق بالجنوب والتعطيل الذي لحق بالشمال والتعويق الذي اصاب السودان كله.. وبعد مخزون المرارة الذي تراكم بين اطراف النزاع فاودى بالثقة وشحن نزعات الانتقام، فلا يوجد سبيل لحل عادي لهذه الحرب اللعينة.. اذن علينا ان نراجع حساباتنا بهدف تهيئة الظروف لاستمرار بقاء نظامنا الديمقراطي الجديد، والمراجعة تقتضي النظر في الحسابات السابقة التالية:

- ان افتراض ان العلاقة بين الشمال والجنوب قد حسمت في مؤتمر جوبا عام 1947 افتراض هش لأن تمثيل الجنوب في مؤتمر جوبا كان ناقصا.
- كذلك ان افتراض قرار الاستقلال قد حسم هذه العلاقة عام 1956 ليس نهائيا لان قرار الاستقلال كان مشروطا بنظام خاص للجنوب لم يتحقق الى اليوم.
- والخيار المعقول هو ان نعود الى المربع الأول وذلك يقتضي:
- ان نعترف بالحقائق وننطلق منها
- ان نحدد اسباب الغبن والتظلم ونعالجها

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

● ان نعترف بعدم جدوى التثقيف القهري ونمتنع عنه
● ان نصنع بالتفاوض مع اصحاب الشأن تعاقدا جديدا لبناء سودان موحد.
● ان نسلم لأهل الجنوب بحق قبول الاختيار الجديد الذي يرسون عليه ونامل ان يكون تأكيدا لوحدة طوعية لا رجوع عنها.
● ان نضفي شرعية ديمقراطية على التعاقد الجديد الناتج عن ممارستهم حق تقرير المصير لقفل الباب
● ان يؤسس التعاقد الجديد على وضوح من قواعد الدين والدولة والهوية الثقافية وتوزيع السلطة والثروة والوحدة الطوعية وتراض حول العلاقات الخارجية.

رابع عشر: لا مركزية الحكم ضرورية لتثبيت قواعد الديمقراطية الجديدة وعنصر من عناصر توزيع السلطة.. وهي امس ما نادت به كل محاولات الاصلاح والاتفاقات الوطنية السابقة.. وخلاصته هي توزيع السلطات بين المركز والاقاليم (الولايات) وهو من القضايا التي يلزم حسمها بالاستفتاء لتباين الصيغ المطروحة بين الفيدرالية والكونفدرالية والحكم الذاتي الاقليمي الخاص (الذي طرحه المشروع الامريكي الاخير)

خامس عشر: اعادة هيكلة مؤسسات الدولة في ضوء النظام اللامركزي الجديد والتوجهات الديمقراطية الجديدة.

سادس عشر: يلزم مراجعة العلاقات الاقليمية حتى لا تبقى بؤرة خلاف يزعزع استقرار النظام الديمقراطي الجديد.. فالجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الاسلامي من المسلمات بها عند الشماليين.. اما الجنوبيون فيتساءلون عن معنى العضوية فيهما وهو موضوع ينبغي بحثه والتراضي فيه مثلما ينبغي ترفيع الاهتمام بالانتماء الافريقي والمنظمات الافريقية الاقليمية في القرن الافريقي وفي حوض النيل، ويبدو انه ـ كذلك ـ امسى ذو اهمية في المشروع الامريكي الذي يريد أن يحول علاقة الشمال من الشمال الافريقي مصر وليبيا والجزائر الخ، الى القرن الافريقي لان الشمال الافريقي يراد له ان يزداد قربا من اوروبا ويخطط للسودان ان يتوجه الى افريقيا شرقا او جنوبا او غربا.

سابع عشر: واصبح تقرير مصير الجنوب مطلبا جنوبيا عاما وافقت عليه اغلب القوى السياسية السودانية (وتتوقف عليه جدية مباحثات السلام وتتخوف منه بعض القوى العربية كمصر وليبيا وبعض القوى الافريقية كنيجيريا).

ورغم ذلك اصبح لتقرير المصير بعد تجربة الجنوبيين مع نظام الحكم الراهن له مبررات انفصالية بسبب الوجه الديني للحرب الذي استحدثه هذا النظام.

من الجانب الآخر هناك امل ان يتحول تقرير المصير في ظل حكم انتقالي وفاقي يتم بالتصالح المتوقع الى دعم لوحدة طوعية، خاصة اذا نفذت الادارة الانتقالية الوفاقية برنامج إسعاف اقتصادي خاص في الجنوب قبل اجراء الاستفتاء وبهذا تكون فرصة الوحدة افضل من فرصة الانفصال.

وبجماع هذه الشروط الستة عشر تصبح فرصة استمرار بقاء

الديمقراطية افضل ديمقراطية احزاب السودان:

الاحزاب من اهم آليات العملية الديمقراطية.. فهل احزابنا الحالية هي قادرة على لعب دور يحقق ويحمي الديمقراطية؟

ان الاحزاب السودانية الحالية جميعها غير ديمقراطية: هياكل ومحتوى ومنهج عمل.. فبالنظر في تاريخ تشكيلاتها وممارساتها يتضح انها:

● لم تتبع الطرق الديمقراطية في تكوينها وتنظيم شبكاتها
● ولا تتبع الآليات الديمقراطية في اتخاذ القرارات واختيار القيادات الحزبية والتنفيذية
● ولا تتبع الاصول الديمقراطية في محاسبة اجهزتها او الاجهزة التنفيذية والتشريعية
● وتفقد العمق الفكري والنظرة القومية الشاملة في معالجة قضايا البلاد
● ويغلب على ادائها التكتيك والمناورة ورد الفعل في القضايا الاساسية مثل الوحدة القومية وتأسيس الدولة الحديثة وتخطيط التنمية والعلاقات الخارجية.
● ولا تملك قدرات تنظيرية ناتجة عن منطق حقائق وحوارات سابقة ونتائج مستخلصة من احتياطي معلومات مستوثق عنها.. والدليل على هذا:
● ان برامج الحكومات الانتقالية التي قادتها الاحزاب عقب سقوط الأنظمة العسكرية جاءت خالية من اي مؤشرات لافاق ما بعد الحكم العسكري.. وقد استهدفت العودة الى ما قبل الأنظمة العسكرية وليس لها اي طموحات عبور الى مستقبل وضمانات جديدة.
● ان كتاب الديمقراطية عائدة وراجحة الذي كتبه الصادق المهدي بعد الديمقراطية الاخيرة لا يحوى اي نظرية سياسية واكتفى فيه بتبرير اخفاقه في تلك الفترة.
● وغفلت هذه الاحزاب عن واجباتها الديمقراطية عندما:
● اهملت محيطها الأقليمي غير الديمقراطي الذي تدخل لزعزعة الديمقراطية التي كان يفترض ان تحميها وذلك بما خلقه هذا المحيط غير الديمقراطي من محاور سياسية واعلامية بتمويل وبتدخل مباشر سري وعلني.. وبما سعى اليه من صنع انقلابات عسكرية.
● وادى ضعف ادائها الاقتصادي الى فتح ابواب التدخل الاجنبي بالاعانات والاغاثات لسد الفجوات الغذائية.
● وتعاملت هذه الاحزاب بفساد لا تقره الاصول الديمقراطية مع القادة الجنوبيين بمنطق ان لكل منهم ثمن قد يكون منصبا وزاريا او رشوة مالية او رخصا تجارية من «كوتات» الاقاليم التي ينتمون اليها واهملت كونهم عناوين لظلامات اقليمية يجب ان يخطط لعلاجها.. قد درجت على التعامل مع اماني شرائح من الشعب بوسائل استرضاءات شخصية.

وانتكست الاحزاب الكبرى بعد 1985 بفقدانها قياداتها الليبرالية لصالح قيادات طائفية ليس لها من الشرعية الا الوراثة وآلية الطائفية ولا تهتم بالبرامج والتخطيط الديمقراطي الذي هو سبب الشرعية للقيادة في الاحزاب الديمقراطية.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

هل لها مستقبل؟

هذه الاحزاب بهذا المستوى المتدني من المحتوى والممارسة الديمقراطية لا يمكن ان تؤسس ديمقراطية في السودان الا اذا اجريت عليها اصلاحات جذرية تقوم على:

- ان يتم التشكيل وشبكات التنظيم وفق عمل ميداني ديمقراطي يؤدي الى قيام لجان ومؤتمرات تنبثق عنها قيادات لها قواعد شعبية.
- ان تنطلق من فكر ونظريات وتخطيط مبرمج يهدف لانتشارها في الواقع وقدرتها على اكتشاف احتياجات واماني الناس واماني ومصالح الامة العامة وامكانية تطويع امكانيات البلاد ومصادر ثروتها لخدمة هذه الاماني والمصالح.
- وان تكيف نفسها - في الحالة السودانية الراهنة - على نظام فدرالي في تركيبها بحيث تختلف طبيعة عمل الحزب وتخطيطه وبرامجه من اقليم لاخر حسب متطلبات كل اقليم وذلك يقتضي:
- ان يكون لكل اقليم برامج تخاطب ظروفه ومشاكله واحتياجاته وما فيه من امكانات.
- ان تكون لكل اقليم قيادته المحلية التي تتولى ادارته الفدرالية المحلية وتمثله في التركيبة القومية المركزية الحزبية والتنفيذية.
- ان يكون لكل حزب برنامجان: احدهما مركزي قومي والاخر من عدة برامج يخاطب كل منها كل اقليم حسب خصوصياته.
- ان يتم حسم القضايا واجازة البرامج واختيار القيادات بالمؤتمرات المحلية والاجراءات الديمقراطية التي تتبعها.

وبهذا وحده تجد هذه الاحزاب لنفسها مخرجا من عزلتها الحالية وتتاسس اجهزة جديدة تعفي البلاد من الفرقة الجهوية والاقليمية السائدة حاليا.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

عبدالله محمد أحمد حسن*

هامش (5):

برنامج الملتقي التحضيري للوفاق الوطني المنعقد في 16 اكتوبر 2000.

- اشترك فيه حوالي اربعين تنظيما سياسيا ومنظمات القوى الاجتماعية والمجتمع المدني.
- خاطب جلسته الاولى رئيس الجمهورية مؤكدا تبنيه لقراراته واستصحابها في مراحل الوفاق الوطني القادمة.
- جرت المداولات حول القضايا التالية:
- الحوار بديل للعنف.
- الوحدة والسلام قضية محورية للوفاق الوطني وفي اطارها السعي لوقف الحرب وتحقيق تنمية متوازنة وجعل المواطنة المتساوية اساس الحقوق والواجبات وضرورة التزام كل الاطراف بالاتفاقيات التي ابرمت هي:
- اتفاقية الخرطوم للسلام.
- اتفاقية جبال النوبة للسلام.
- اتفاقية فشودة.
- اتفاقية الملامح العامة للبرنامج الوطني.
- اتفاقية سلام النيل الازرق.
- نداء الوطن.
- وفي الديمقراطية والحريات والحقوق [illegible] الملتقى على التداول السلمي للسلطة والممارسة الفا[illegible] على التعددية الحزبية التي ينظمها القانون و[illegible] المبادىء الديمقراطية والاحتكام للدستور والقان[illegible] والارادة الشعبية الانتخابية و[illegible] واستقلال القضاء.
- واكد الملتقى على ان الحاكمية لله والسلطة [illegible] الشعب والشريعة والعرف الحميد هما مصدرا التشريع والمواطنة هي اساس الحقوق والو[illegible]
- ويجب ان تفضي التنمية الاقتصادية الى توزيع عادل للتنمية وقسمه عادلة للثروة وان يحرر الاقتصاد وتزال تشوهاته والنهوض بقدراته الانتاجية وفق خطط استراتيجية.
- وان تهتدي العلاقات الخارجية بحماية مصالح البلاد الاساسية و[illegible] الجوار والمصالح المشتركة واحترام سيادة الاخرين وتعزيز دور السودان في المنظمات الدولية والتعاون الاقتصادي والتجاري والثقافي والتعاون العربي والافريقي والاسلامي والاسيوي وجعل القضية الفلسطينية قضية محورية الى ان تقام الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف
- وحدد الملتقى آلية لمتابعة توصياته في سبيل الاسراع بمسيرة الوفاق الوطني الى ان يوضع ميثاق وطني وبرنامج عمل يفضي الى قيام حكومة البرنامج الوطني في اعقاب الملتقى الجامع للوفاق الوطني.

* وزير ودبلوماسي سوداني سابق

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية